إعتراف «رسمي» ضمني بحصول تجاوزات مست «بالمواطنين» الأردنيين في «الضفة الغربية».. وتشكيل لجنة في وزارة الداخلية يثير عاصفة من الجدل:

الأردن: بالونات إختبار حكومية مفاجئة لمراجعة قرار «فك الإرتباط» مع الضفة الغربية

عمان ـ «القدس العربي»

ـ بسام البدارين:

لا يمارس وزير الداخلية الاردني المخضرم عيد الفايز اي العاب هوائية غير مدروسة وهو يتشبث بمساحة النفي والتأكيد المتبادل في ما يخص نفض الغبار فجأة في عمان عن ملف قرار فك الارتباط، فالرجل ـ نقصد الفايز ـ محسوب من الشخصيات المعززة للوحدة الوطنية وهو من الوزراء الذين لا ينطقون عن هوى في كل الاحوال.

وحتى الان لا احد يعرف بصورة محددة في الاردن ما هي مبررات او دوافع وكذلك نتائج الملامسة المثيرة التي قررتها الحكومة الاردنية لاخطر واسخن الملفات المتروكة وهو ملف قرار فك الارتباط الاداري والقانوني بالضفة الغربية الذي يعتبر من اكثر القرارات اثارة للجدل.

وما حصل باختصار ان وزير الداخلية اعلن على نحو مفاجىء عن تشكيل لجنة ستحاول اعادة النظر بملفات افراد وعائلات عانت من تطبيقات قانون فك الارتباط بهدف اعادة تصويب الاخطاء وتنقيح الاجراءات ان وجدت.

ورغم ان اعلان الوزير الفايز حول هذه اللجنة اجرائيا واداريا الا ان الخطوة سياسية وكبيرة جدا، فتشكيل مثل هذه اللجنة يعني ببساطة الاعتراف اولا ولاول مرة رسميا بوجود تعسف واجراءات ظالمة نتجت عن تطبيقات قرار فك الارتباط، كما يعني ثانيا ان هذا القرار لم يعد مقدسا او محرما وان امكانية مراجعته واردة حتى من الباب الاجرائي.

تبريرات الوزارة كانت تستند الى اعتراف ضمني بوجود حالات تعرض فيها الافراد على المعابر والجسور للظلم فيما تبدي الحكومة الان استعدادها لاصلاح هذا الظلم، ومجرد الاعلان عن ذلك يعني البحث بقضايا واجراءات تمس المصالح الحيوية لمئات العائلات الاردنية والفلسطينية المتشابكة حول الضفتين.

ويعتقد على نطاق واسع بان الهدف من هذا الاعلان يتجاوز البعد الانساني والاخلاقي ويساعد اصحاب القرار في عملية جس النبض وانتاج مؤشرات تحدد ردود الفعل انصار ومؤيدين قرار فك الارتباط في الشارع والنخبة وفي الضفتين الشرقية والغربية وليس ردود فعل خصوم هذا القرار من دعاة الوحدة بين الشعبين ومن دعاة فكر الضفتين.

بمعنى اخر اطلقت وزارة الداخلية الاردنية بالون اختبار لا يستهان بقيمته واهميته على امل ان تستشعر الجدل الممكن والتأثيرات المحتملة لأي ظرف سياسي او جغرافي او اقليمي يمكن ان يضطر عمان لاحقا لمراجعة قرار فك الارتباط او حتى التراجع عنه بعد ان افتت المحكمة العليا الاردنية بانه قرار سياسي وسيادي لكنه ليس دستوريا بمعنى ان من اتخذ القرار يستطيع التراجع عنه.

واجراءات المراجعة التي اعلنها الوزير الفايز قبل التخفيف من اهميتها في تصريح لاحق قد تؤدي الى تغيرات في وضع البطاقات الصفراء والخضراء واجراءات الجسور والمعابر والدوافع بكل الاحوال انسانية، لكن كثيرين في عمان وفي الضفة الغربية يرحبون بتطور الانساني لاحقا الى سياسي.

والمعروف ان مئات والاف الفلسطينيين الذين تتضررت مصالحهم بسبب تقلبات المزاج الاداري الاردني على الجسور والمعابر سبق ان اشتكوا من التوسع في عملية استبدال البطاقات لان سحب البطاقة من لون واستبدالها باخرى من لون اخر يعني ببساطة حرمان الشخص من الاقامة في الاردن واعتباره زائرا مما تسبب باثارة الجدل عشرات المرات ومما تسبب ايضا بانتقادات لاداء الحكومة الاردنية.

وعملية جس النبض اثمرت في الواقع فقد تنادت عدة شخصيات تبدو مقتنعة بالحفاظ على قرار فك الارتباط كمنجز سياسي يعتقد انه يخدم الهوية الوطنية الاردنية لرفض محاولات المراجعة التي اعلنتها وزارة الداخلية على اعتبار ان تطبيقات قرار فك الارتباط بنيت على اساسها اوضاع قانونية وصدرت بموجبها قرارات قضائية والحديث عن المراجعة حسب المحامي الكبير فهد ابو العثم هنا يعني الغرق في حالة فوضى في الكثير من الاتجاهات.

وهذا الرأي تسانده نخب متعددة تتصور بان التركيز على ما هو سياسي في مراجعة قرار فك الارتباط يعني اقتراب الخيارت السياسية الاقليمية التي ستحاول حل مشكلة فلسطين والفلسطينيين على حساب الاردن والاردنيين.

ومن الواضح ان استدراكات الحكومة الاردنية كان لها غرض حكيم يتمثل في حصر جدل المخاوف السياسية من هذه المراجعة فالفرصة متاحة للاتهام والتشكيك والعودة لاسطوانة الخيار الاردني او الوطن البديل وانصار قرار فك الارتباط او الابقاء عليه هم الاكثر تطرفا باسم الهوية الوطنية الاردنية.

ومن هنا حصلت استدراكات الحكومة لكن يسجل لوزير بمواصفات عيد الفايز انه علق الجرس وقد لا يلحق وقد لا يتاح له الوقت الكافي لكي يضرب هذا الجرس لكن الفايز كرس وقائع جديدة، فالاعتراف بوجود اشكالات وتجاوزات مست بحقوق المواطنين الاردنيين من اصل فلسطيني بسبب تطبيقات فك الارتباط شيء جديد والتحدث مجرد التحدث عن مراجعة اجراءات فك الارتباط شيء اخر جديد يستعد للمقبل والقادم من الايام حيث يعتقد وعلى نطاق واسع بان مفردة الضفتين تعود الى قاموس الاستخدام اليومي في سهرات وجلسات عمان ورام الله الرمضانية.

جبهة العمل الاسلامي تطالب بمعاقبة الدنمارك

عمان ـ «القدس العربي»:

طالب حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني الحكومة بتحمل مسؤوليتها، والقيام بإجراءات دبلوماسية ضد الدنمارك بعد تكرار الإساءات الصادرة فيها للإسلام والرسول الكريم محمد.

وقال الحزب في تصريح صحافي صدر عنه ان الإساءات الجديدة التي حصلت في الدنمارك ضد الاسلام ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم «تنم عن حقد اسود تجاه هذا الدين وهذه الامة».

وحذر من ان مسلسل الإساءات المتكررة «يعزز الكراهية والخلاف بين الشعوب خاصة في ظل اجواء من العدوان على الامة في بلاد المسلمين كفلسطين، والعراق، والسودان، وغيرها».

وذكّر الحزب حكام وحكومات وشعوب البلاد الإسلامية بواجباتهم ومسؤولياتهم في الدفاع عن الاسلام وصورته بالوسائل «السياسية والثقافية والاعلامية وغيرها»، داعياً لتضافر الجهود الرسمية والشعبية «لبلورة عمل ناجح يمنع تكرار هذه الإساءات». وفيما يلي نص البيان:

فوجئ حزب جبهة العمل الإسلامي بالإساءات الجديدة التي حصلت في الدنمارك ضد الإسلام ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم والتي تنم عن حقد اسود تجاه هذا الدين وهذه الامة.

ان مسلسل الإساءات المتكررة ليعزز الكراهية والخلاف بين الشعوب خاصة في ظل اجواء من العدوان على الامة في بلاد المسلمين كفلسطين، والعراق، والسودان، وغيرها.

ان الحزب يذكر حكام وحكومات وشعوب البلاد الإسلامية بواجباتهم ومسؤولياتهم في الدفاع عن الاسلام وصورته بالوسائل السياسية والثقافية والاعلامية وغيرها، ويدعو لتضافر الجهود الرسمية والشعبية لبلورة عمل ناجح يمنع تكرار هذه الإساءات.

اننا ونحن ندين هذه الاساءات لنطلب من الحكومة الاردنية تحمل مسؤوليتها، والقيام باجراءات دبلوماسية وادانة وصد هذا العدوان على الامة ودينها.

تعداد انجازات مبارك ومطالب بازاحته العام المقبل.. تحولات مفاجئة في البرنامج النووي ومطالب بالتنسيق مع السعودية لاستعادة علماء الذرة العراقيين

تشبيه ما حصل لايمن نور وطلعت السادات بمذبحة المماليك.. مهاجمة الاخوان لتقديسهم البنا.. والانبا بيشوي يرفض تنفيذ احكام القضاء

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والاحد عن حضور الرئيس مبارك احتفال القوات الجوية بعيدها واستمرار القوات الاسرائيلية في ارتكاب المزيد من المذابح ضد اشقائنا الفلسطينيين ومسلسلات رمضان والايام العشرة الاواخر منه والاستعدادات لعيد الفطر ووصول لحوم سودانية واثيوبية مجمدة والتخطيط لانشاء 7 غابات شجرية في محافظات الوادي الجديد والبحر الاحمر واسوان وبني سويف وشمال سيناء واستمرار ازمة بعض الجامعات الخاصة مع وزارة التعليم العالى لقبولها طلابا دون ان تحصل على اذن بممارسة نشاطها وخاصة في كليات الطب والصيدلة واشتباك بالايدي في مطار القاهرة بين الركاب وموظفي شركة مصر للطيران بعد ان اكتشفوا انهم لن يصعدوا للطائرة رغم تأكيد الحجوزات لاداء العمرة بسبب فوضى الشركة امام زيادة اعداد الحاجزين واستمرار مشكلة المصابين بالتيفود في محافظة الدقهلية الذين شربوا مياها مخلوطة بالمجاري في بعض القرى ونفي وزارة الصحة انها حالات كوليرا واستمرار المجهودات لمحاصرة المرض واستمرار حوادث القطارات واحتراق الجرارات واثارة «المصري اليوم» قضية مصرع مهندس الري المصري محمد لبيب عبد الله في اوغندا وكان ضمن بعثة وزارة الري بعد ان كشف الاختلاسات المالية في مشروع سد اوين لازالة الحشائش وهو المشروع الذي تموله مصر وارسل بما يفيد ذلك للوزير، ان سيارة نقل صدمته وقتلته، وحديث قائد الطيران الفريق مجدي شعراوي الذي اكد فيه خطأ المعلومات بان تسليح الطيران كله امريكي، وقال ان مصادرنا متنوعة واعلان وزارة الداخلية مقتل احد جنود الامن المركزي في الكونتيلا بسيناء برصاصة خرجت خطأ من سلاح زميله وهو ينظفه وتكدس خمسة الاف معتمر في ميناء نويبع والموافقة على انشاء 18 مخبزاً في الاسكندرية واعلان محافظها عادل لبيب انه يضع خطة لتطوير مستشفيات المؤسسة العلاجية وبتبرعات من رجال الاعمال لرفع مستوى خدماتها لتنافس المستشفيات الاستثمارية لخدمة المواطن الفقير وتجديد حبس 12 من الاخوان المسلمين في مرسى مطروح 15 يوما اخرى وتقدم عضو مجلس الشعب عن الاخواني علي لبن ببلاغ للنائب العام ضد وزير التربية والتعليم الدكتور يسري الجمل يتهمه فيه بالاقدام على عمل من شأنه الاضرار بالامن القومي يرتفع لمستوى الخيانة لانه اسند مصب مدير مشروع تطوير التعليم الى الامريكية الدكتورة مونيكا شافنر لجمع معلومات وعمل استقصاءات دون الحصول على اذن مسبق من المخابرات، وقال لبن انه يستند في ذلك الى ما نشرته احدى الصحف. والى شيء قليل مما لدينا وهو كثير.

الرئيس مبارك

ويسرنا ويسعدنا ان نبدأ تقرير اليوم برئيسنا ـ بارك الله فيه ورعاه ـ بمناسبة مرور ربع قرن على توليه الحكم وقد احسنت صحيفة الاخبار» صنعا بان نشرت امس ملحقا من 24 صفحة بهذه المناسبة عنوانه «مصر في 25 عاما» ذكرت فيه شباب هذه الايام في سن ما دون الثلاثين بالاحوال التعيسة التي كانت عليها بلادهم قبل تولي رئيسنا. قالت: «القصور الشديد والتدهور الذي كانت عليه جميع المرافق وجميع الخدمات ابتداء من المياه والصرف الصحي وانتهاء بالطرق والكباري مرورا على الاتصالات ووسائل النقل وغيرها وغيرها. بالقطع لا يعرف شباب مصر اليوم ان كثيرا من المدن الكبرى وعواصم المحافظات بل وحتى اغلب احياء القاهرة عاصمة المعز والاسكندرية عروس البحر المتوسط كانت تعوم وسط برك من مياه ومخلفات الصرف الصحي نتيجة انهيار وتدهور بل وعدم وجود شبكات صرف متكاملة او حتى مناسبة، وبالتأكيد يصعب على كل الشباب ما دون الثلاثين اليوم ان يتصورا ان المياه الصالحة للشرب في هذا الوقت كانت عملة نادرة وان اغلب مدن وقرى مصر كانت تعاني من غياب شبكة مياه نقية تفي باحتياجات الناس بل والقاهرة نفسها كانت تعاني في احياء كثيرة منها من انقطاع المياه وكانت البنية الاساسية متهالكة لا تصلح لان تكون ركيزة لانطلاقة اقتصادية، ازمة اسكان خانقة، مدارس تعمل عدة فترات تهافت المصريين على شراء السلع المستوردة بسبب عدم جودة المنتج المصري، جهاز مصرفي يدوي يعمل بالفيشة، طوابير على المجمعات وفي البنوك وفي مثل هذا اليوم منذ 25 عاما بدأت انطلاقة حقيقية لمصر المحروسة انطلاقة تفي باحتياجات 40 مليون نسمة والزيادة السكانية المتتالية التي زادت على 32 مليون نسمة كان لابد من التخطيط والاستراتيجيات القابلة للتنفيذ لذا اعطى الرئيس حسني مبارك اشارة البدء في التخطيط للمستقبل وسريعا ما امتد البساط الاخضر في الصحراء وتمت اضافة 2,4 مليون فدان جديدة للارض الزراعية، اراض يتم استخدام احدث التكنولوجيات فيها لمنتجات زراعية جيدة وقابلة للتصدير وانتشرت المشروعات العملاقة في توشكى وترعة السلام وشرق العوينات ودرب الاربعين كما انتشرت المصانع العملاقة في كل مكان في المناطق والمدن الصناعية الجديدة واحتلت منتجاتها مكانة بارزة في السوق المصري والاسواق العالمية وانتشرت المدن السياحية الجديدة في شرم الشيخ وسواحل البحر الاحمر لتحقق السياحة طفرة غير مسبوقة وأنشأنا اكبر شبكة من الاتصالات الحديثة تغطي جميع ربوع مصر اصبح لدينا جهاز مصرفي قوي وحياة اقتصادية حرة بمعنى الكلمة ومناخ يجذب المستثمرين من كل الدنيا وتطورت الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية وانتشر التعليم الجامعي في كل المحافظات وتم انشاء العديد من الجامعات الخاصة واصبح الهم الاول في تحقيق جودة التعليم».

ولا يمكن ان نغادر الملحق الا بعد القاء نظرة على قول زميلنا شريف رياض: «اذا كان جمال عبد الناصر يكفيه انه امم قناة السويس، واذا كان انور السادات يكفيه انه اتخذ قرار الحرب في اكتوبر 73 ثم اتخذ قرار السلام في نوفمبر 77 بمبادرته التاريخية بزيارة القدس فان حسني مبارك يكفيه هذه الحرية التي تعيش مصر بكل اطيافها السياسية واحزابها وصحفها والتي لولاها ما استطاعت الصحف التي اتحدث عنها ان ترتكب هذه الجريمة في حق مصر».

طبعا، جريمة، واي جريمة وهل هناك جريمة تعادل قول الدكتور سعد الدين ابراهيم في «المصري اليوم» قولا ليتني ما قرأته ولذلك حجبته، وهو: «اولا: من حيث اوجه الشبه بين نكبة طلعت السادات ونكبة ايمن نور في العام السابق ونكبة البرامكة (803 ميلادية) ونكبة المماليك (1811) فانها متماثلة وما كان لاي منها ان يقع الا بأوامر مباشرة من الرجل الكبير هنا في القاهرة 2005 و2006 كما كان منذ قرنين في القاهرة ايضا او في بغداد منذ احد عشر قرنا. والطريف والمخيف في الحالة المصرية ان صاحبها اي محمد علي وحسني مبارك اطول حكام مصر منذ رمسيس الثاني».

ما شاء الله، ما شاء الله، مال سعد والتاريخ وهو استاذ علم اجتماع؟ انه الحقد ليس الا، اما ذلك المدعو جمال عصام الدين بـ«العربي» والذي لا اجد مبررا لان تنشر له جريدة حزبنا العربي الديمقراطي الناصري صورة له وهو يبتسم، ويقول قولا دفعني لالقاء الجريدة بعيدا بعد قراءة اول سطر: «في هذه الايام ومنذ 25 عاما وبالتحديد في 15 اكتوبر 1981 وقف حسني مبارك امام مجلس الشعب يتحدث عن نيته في الاصلاح وتحويل الانفتاح الاستهلاكي الى انفتاح انتاجي، كما تحدث عما اسماه العفة وطهارة اليد وتفاءل الناس وقالوا فلنعط هذا العسكري المنوفي المجهول فرصة وقد يحقق ما لم يحققه المنوفي الذي سبقه الا ان مبارك اهدر فرصة لم تتح لمن سبقوه، 25 عاما لم تشهد فيها مصر اي حروب، 25 عاما كانت تمثل اكبر فرصة ذهبية لاي حاكم مستنير يمكنه ان يضع فيها البلاد على منصة انطلاق ونهوض تاريخية الا ان مبارك وعن جدارة اهدر المزيد من امكانيات مصر ويمكن القول الآن وبدون مبالغة او تشاؤم انه حتى لو اراد الله الخير لهذا البلد وقيد لها في النهاية الحاكم المستنير المصلح الذي تتشوق اليه فان كل سنة تخريب من سنوات حكم حسني مبارك سوف نحتاج الى 25 سنة كاملة لاصلاح ما جرى فيها، هذا بدون مبالغة او تشاؤم ولم تكد تمر 4 سنوات حتى اكتشف الجميع مدى الافلاس الذي يتمتع به ومهما قال الغرب ومهما سجلت دراساته وبحوثه حالات الفشل السياسي والاقتصادي التي قاد حسني مبارك مصر اليها، فان السؤال يبقى: ماذا عن شعب مصر؟ هل نجح حسني مبارك في شل قدرة الناس واقعدهم عن اي تفكير لتغييره؟ هل استسلم الناس للأمر الواقع كما استسلموا من قبل في عهود الانهيار والانحطاط؟ اشك كثيرا فالقمع يولد التحدي والركود يولد الحركة والاستفزاز وربما يكون عام 2007 هو عام الخلاص».

العام القادم عام الخلاص من رئيسنا؟ وهل هذا كلام؟ بل هو ان شاء الله عام الخلاص من هؤلاء الناس حتى لا اجد شيئا اقرأه لهم والحق الاذى بالقراء.

حكومة ووزراء

والى حكومة الشؤم والنحس والبيزنيس وما اشبه وما تأتي به من افاعيل تفقد اكثر الناس حلما عقله وقد كاد ان يفقده في واحدة من هذه الافاعيل مجدي مهنا وعبر عما اصابه يوم السبت في عموده بـ«المصري اليوم» ـ في الممنوع ـ عندما قرأ في نصف الصفحة الاعلى من «اهرام» الجمعة عن اجتماع الرئيس مبارك مع عدد من الوزراء مناقشة القضايا الجماهيرية ومنها نقص المياه في القاهرة وقال له وزير الاسكان احمد المغربي ان المشكلة سوف تنتهي بعد استيراد عدد من طلمبات المياه، واما في النصف الاسفل من «الاهرام» فقد نشرت عن ثورة اعضاء المجلس المحلي لمحافظة القاهرة لانقطاع المياه اربعة ايام عن 2 مليون مواطن وعدم قيام الاجهزة المختصة بعمل الصيانة اللازمة وزيادة عدد الطحالب في المليمتر المكعب من المياه الى 12 الفا وهو ما ادى الى ظهور امراض خطيرة في حين ان منظمة الصحة العالمية توصي بعدم زيادة الطحالب الى الف ومئتي طحلب في المليمتر المكعب اي بزيادة عشرة اضعاف تقريبا وقال مجدي ساخرا «فالمشكلة كما فهمها الرئيس مبارك وكما عرضت عليه ليست هي نفسها من حيث الحجم والاتساع والخطورة التي تمت بها مناقشتها في اجتماع مجلس محلي القاهرة، نحن اذن امام حكومة وامام دولة مصابتين بانفصام في الشخصية امام ترد في الاداء الحكومي وامام حكومة تقتل المواطنين بلا نزعة من ضمير وامام حزب حاكم اجندة اولوياته ليست قضايا الجماهير في مقدمتها ومع ذلك يطالبوننا بعدم القذف والسب في حق الحكومة ولا في حق احد. ان ما يجري من اداء هابط وعدم احساس بالمسؤولية يخرجنا عن الملة وعن الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل». ومن الطحالب في المياه الى مشكلة اخرى كادت تصيب عبد العظيم درويش مدير تحرير «الاحرار» في نفس اليوم بما كاد يصاب به مجدي قال: «قبل نحو ما يقرب من اسبوعين اصدر المستشار ممدوح مرعي وزير العدل قرارا باغلاق مجمع محاكم العامرية بعد يومين فقط من افتتاحه وذلك حفاظا على صحة وسلامة القضاة ووكلاء النيابة والمحامين والمتقاضين بعد ان اكتشف ان المجمع اقيم بجوار مستشفى الجذام مما يشكل تهديدا مباشرا لصحة المترددين عليه!! قرار الوزير الحالي الذي لا اعرفه شخصيا يستحق التحية غير ان قرار الوزير السابق المستشار محمود ابو الليل ـ الذي شرفت بمعرفته شخصيا ـ باقامة المجمع بجوار المستشفى يدخل ضمن «موهبة الحكومة الذكية» في اهدار الملايين من اموال دافعي الضرائب من المواطنين وتهديد صحتهم، اهدار ملايين يبدو انها بالفعل موهبة حكومتنا التي تحولت الى هواية او بمعنى اصح ادمان اذ قبل عدة سنوات حرصت الحكومة على اهدار نحو 11 مليار جنيه في مشروع اسمه «فوسفات ابو طرطور» الذي يبدو اننا نحن المواطنين جميعا اصبحنا اولاده اذ لم يثمر شيئا حتى الآن!! لن نسأل كم فرصة عمل كان يمكن ان توفرا تلك الملايين التي تفننت الحكومة في اهدارها؟ كم مدرسة كان يمكن انشاؤها؟ كم مستشفى.. كم مصنعا.. وكم قرية يمكن ان تدخلها الكهرباء.. الصرف الصحي ومياه الشرب النقية.. وكم وكم.. وكم!! الخوف كل الخوف ان يأتي يوم تستخدم فيه حكومتنا ذكاءها المعهود وتكتشف فجأة ان فندق مينا هاوس قد بني في منطقة الاهرامات فلا تتردد اما في هدمه او ازالة الاهرامات نفسها!!».

معارك وردود

والى المعارك والردود ومنها معركتان حدثتا يوم السبت على صفحات «المصري اليوم» الاولى خاضها المستشار محمود الخضيري رئيس نادي القضاة بالاسكندرية عندما ارسل ردا لزميلنا وصديقنا سليمان جودة نشره له في عموده اليومي ـ خط احمر ـ على تعليق سابق له انتقد فيه المستشار زكريا عبد العزيز رئيس نادي القضاة لاعتراضه على ما نشر منسوبا لوزير العدل المستشار ممدوح مرعي بانه امر بعدم وضع المتهمين خلف القضبان أثناء المحاكمات وانه سيتم عرض الامر على نادي القضاة وعتاب سليمان له لانه لم يساند الوزير فقال الخضيري في رده: «اولا: ان هذه التعليمات او المنشور الذي لم اطلع عليه لو كان قد صدر فعلا فهو مخالف للمادة 104 من قانون المرافعات التي تنص في صدر فقرتها الاولى على ان «ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها». فكيف يقبل يا أخي من وزير العدل ان يصدر تعليمات تخالف القانون حتى وان كانت تبدو في ظاهرها تتفق مع حقوق الانسان مع العلم ان القاضي الذي يرأس الجلسة ويعيش في ظروفها اولى بتقدير متى يضع المتهم في القفص خلف القضبان ومن يأمر باخراجه منه حسب الظروف التي امامه.

ثانيا: وزير العدل رجل السلطة التنفيذية ممنوع عليه منعا باتا ان يتدخل في اي امر من امور العدالة والتي اناطها الدستور بالسلطة القضائية واذا كان هناك امر يرى فيه رأيا فليعرض رأيه على السلطة التشريعية ليصدر به قانون تقوم السلطة القضائية بتنفيذه. اما ان يصدر هو التعليمات او المنشورات للقضاة فهذا تدخل غير مشروع حتى وان اتفق مع مبادئ حقوق الانسان لانه اذا كان بعضها متفقا معها فان الغالبية ستكون مخالفة لها وتجارب السابقين تؤيد ذلك في اصدار تعليمات تمنع قيد القضايا ضد كبار المسؤولين في الدولة الا بعد العرض على الوزارة وغير ذلك كثير مما لو فتحنا له الباب لضاعت الحقوق والحريات».

والمعركة الثانية كان صاحبها الطبيب والاستاذ بكلية الطب بجامعة القاهرة الدكتور طارق الغزالي حرب وشن فيها هجوما عنيفا على مقال كتبه زميلنا بـ«الاهرام» عبده مباشر يوم 6 اكتوبر ومما قاله طارق عن مقال مباشر: «الغريب والمريب ايضا ان موضوعا على هذه الدرجة من الاهمية خاصة بالنسبة لاجيال لم تعاصر هذه الحقبة الفاصلة في تاريخ مصر تعطيه الصحيفة لاحد افراد فصيل صغير من ابناء الشعب المصري معروفين بالاسم لا هم لهم في الحياة ولا قضية الا اهالة التراب على شخص وعهد عبد الناصر ويزداد حنقهم وغلهم كلما مرت السنون وظلت ذكراه حية في قلوب ملايين المصريين والعرب بل ظل ملهما للرجال الشجعان والنبلاء في كل مكان في العالم».

وقال طارق ان مباشر تعمد ان يطمس فترة حرب الاستزاف والتي كانت صفحات مجيدة للشعب وهيأت لنصر اكتوبر ووصف ما كتبه بانه ـ بقلم لا يخجل ـ ولا اعرف لماذا يتعب طارق نفسه مع مباشر وهو من كبار مؤيدي احتلال امريكا للعراق. والامر المدهش انه كان صديقا مقربا من المرحوم الفريق محمد احمد صادق وزير الدفاع الاسبق ولم يكن يجرؤ على ان يتقوه بمثل هذه الاراء امامه، لان صادق كان في فترة خالد الذكر ملحقا عسكريا في بون عاصمة المانيا الغربية ثم مديرا للمخابرات الحربية فرئيسا لهيئة اركان الحرب وكل ما كان يبديه هو عداؤه للشيوعيين والاتحاد السوفييتي لمشاركة الفريق صادق ـ عليه رحمة الله ـ آراء ومواقفه منهم لكن ارام صادق كانت بسبب ما اعتبره تباطؤا سوفييتيا في توريد الاسلحة الحديثة المطلوبة للمعركة وليس لحساب امريكا وهو ما اخبرني به مرارا بمنزله بشارع شجرة الدر بالزمالك.

معركة النووي

والى معركة توليد الطاقة من المفاعلات النووية والقنبلة التي القاها مكرم محمد احمد في «اهرام» السبت في وجه امانة السياسيات بالحزب الوطني التي يترأسها جمال مبارك وفي وجه الحكومة وهو مقال اعتبره من اخطر ما كتب ويؤكد ـ في تقديري ـ ما حاولنا الاشارة اليه اكثر من مرة الى ان هناك جهات قوية ونافذة في الدولة لا تبدي ارتياحا بالنسبة لتوجهات عدد من الملتفين حول جمال مبارك ومن رجال الاعمال الذين تزايد نفوذهم وتضخمت مصالحهم وارتباطاتهم بجهات اجنبية اقتصادية ويقومون ـ حسب تصور هذه الاجهزة ـ بتهديد الامن القومي لمصر. قال مكرم بالنص: «مع احترامي للجهد الفكري الذي يمكن ان تبذله رئاسة مجلس الوزراء في احياء المشروع النووي المصري فان الظروف المصرية الراهنة تتطلب ان يكون البرنامج النووي المصري تحت الاشراف والرعاية المباشرة للقيادة السياسية بضمان شفافية البرنامج النووي المصري ووضوح اهدافه على المستويين الوطني والعالمي ولضمان غلبة الصالح الوطني. مجرد انشاء محطة نووية يتولى امرها متعهدون ووكلاء لشركات اجنبية هدفهم تحقيق مكاسب مالية ضخمة. وذلك يتطلب اشراف القيادة السياسية على جهود هؤلاء العلماء واذا كان صحيحا ان التفكير يجري الان في نقل مكان المحطة النووية الاولى من مكانها المقترح في منطقة الضبعة الذي انفقت عليه مصر ما يزيد على اربعمائة مليون جنيه في اعمال البنية الاساسية 40 كيلومترا الى الخلف داخل الصحراء بدعوى الحفاظ على منطقة الساحل الشمالي ما بين رأس الحكمة وخليج سيدي عبد الرحمن التي يصل امتدادها على الساحل الى مسافة مئة كيلومتر يمكن تخصيصها لبناء مشروعين سياحيين عملاقين في هذه المنطقة، وهو هدف يمكن ان يكون صحيحا ومشروعا لكنه يتطلب احاطة المشروع بالشفافية والعلانية الكاملة لكي يتأكد المصريون ان مصلحة الوطني في بناء محطة نووية هي التي ينبغي ان تتقدم مصالح عدد كبير من كبار رجال الاعمال يحسون ان المحطة النووية يمكن ان تحجب مصالحهم في هذا المكان. ويتمثل ثاني الاسباب التي تفرض وجود القيادة السياسية على رأس المشروع النووي المصري ضرورة ان يلبي المشروع احتياجات مصر الوطنية وان يكون في الوقت نفسه جزءا من مشروع قومي عربي يهتم بتعزيز قدرات العرب النووية في مجالات بحوث الطاقة ودورة الوقود الامامية خصوصا ان مصر تفكر في انشاء محطتين نوويتين ضمن برنامجها النووي في منطقة رأس بناس على البحر الاحمر بينما يعزز امكانية التعاون النووي بين مصر والسعودية ودول الخليج في مشروعات مشتركة تساعد على خلق نوع من التوازن بين القدرات النووية الاقليمية وربما يسفر هذا الجهد المشترك عن انشاء اتحاد عربي نووي يزيد القدرة التفاوضية للعرب في عالم سوف تكون العلاقات النووية جزءا اساسيا من شبكة علاقاته السياسية. وما من شك في ان مشروعا عربيا نوويا مشتركا يمكن ان يساعد على اعادة جذب مئات من العلماء العرب المصريين والعراقيين الذين هاجروا الى الخارج بعد توقف مشروعات دولهم النووية كما يساعد على تعزيز قدرة العرب على البحث العلمي في مجالات استخدام الطاقة النووية خدمة لمشروعات الدول الوطنية على اسس متكافئة في الحقوق والالتزامات بما يحقق المزج الصحيح بين القدرة المالية والخبرة الفنية والعلمية».

وحين اقول ان ما يكتبه مكرم بالتحديد عن البرنامج يلفت الانتباه فلانه شارك في اخراج القضية الى العلن قبل ان يعلن عنها جمال مبارك في المؤتمر السنوي الرابع للحزب الوطني اي مهد لها. وعندما يبدأ في المطالبة بابعاد امانة السياسات، بل والحكومة ذاتها ورئيسها الذي يترأس المجلس الاعلى للطاقة واسناد الاشراف وسلطة اتخاذ القرار لرئيس الجمهورية رغم ان الرئيس في كلمته في الجلسة الختامية لمؤتمر الحزب كان حريصا على التأكيد انه الذي كلف امانة السياسات ببحث الملف وطلب منها الاستمرار ردا فيما يبدو عما ثار من موجات غضب لدى آخرين بان تتولى امانة السياسات ملفا خاصا بالامن القومي وان كانت لا توجد لدى اي معلومات، انما تكهنات فان هجوم مكرم بالذات وفي «الاهرام» على امانة السياسات والحكومة والمطالبة بابعادها عن هذا الملف ينبئ بحدوث تحول بعد ضغوط ما، ربكم الاعلم، كما ان اثارة استعادة علماء الذرة العراقيين الذين تشتتوا في الخارج كان من العلامات البارزة خاصة مع حديثه عن مشروع عربي اشمل. فهل هذه دعوة لعودة علماء ذرة عراقيين من ايران ام اوروبا؟ واخيرا فان اقامة محطتين في رأس بناس يقطع هنا بان الامر في يد الجيش والامن لا لجنة السياسات او رجال الاعمال. وعلى كل حال لا اريد ان اترك لخيالي العنان لكن الذي يدعوني اكثر واكثر للتوقف امام هذا المقال وما جاء فيه هو التحذير من وجود رجال اعمال يريدون السيطرة على المشروع من خلال توريد مهمات ومعدات، وخلافه او نقله لمكان آخر فمن هم الذين لهم هذا النفوذ الساحق حتى يقوموا بذلك؟ وهنا علينا الاشارة الى واقعتين الاول ان وزير الاسكان الحالي ورجل الاعمال وعضو امانة السياسات احمد المغربي عندما كان وزير اللسياحة نشر انه اصطحب وفدا اجنبيا الى منطقة الضبعة لمشاهدتها لاقامة منتجع سياحي عليها، واما الثانية فهي ان آخر اجتماع للمجلس الاعلى للطاقة برئاسة رئيس الوزراء الدكتور احمد نظيف ضم وزير الاسكان احمد المغربي والكهرباء والمالية وغيرهما بالاضافة الى اهم اثنين من بينهم وهما وزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي ومدير المخابرات العامة الوزير عمر سليمان وعند هذا الحد نتوقف عن التحليل والاستنتاج، لكن المؤكد ان ما كتبه مكرم له اساس من واقع.

حسن البنا

والى احتفالات الاخوان المسلمين بمناسبة مرور مئة عام على ميلاد مؤسس الجماعة واول مرشد لها المرحوم حسن البنا والتي وافقت السبت امس الاول وقال عنه شقيقه جمال البنا في «المصري اليوم» امس ـ «اذا قلت ان مصرع حسن البنا افقد البلاد ابرز رجالاتها وانه سمح ان لم يكن السبب في كل التطورات التي انتهت بكارثة 1967 وانه لو كان موجودا لتغير تاريخ المنطقة بأسرها لما بدأوا ان القتلة الذين وجهوا رصاصهم له ما كانوا يعلمون انهم انهوا عهدا سيئا وبدأو عهدا اكثر سوءا. والذي استطيع ان اقوله انه لم يكن رافضا ما كنت اعرضه عليه من آراء اختلف فيها عن مقررات الاخوان بالنسبة للمرأة او الفنون والآداب او الحريات. لقد كان يسمع ويبتسم ان وجهات النظر هذه لم تكن غائبة عنه ولكن وضعه كان يتطلب نوعا من الاناة والتدرج وكان من مبادئه ان الزمن جزء من العلاج». ما هذه النظرية الجديدة، اغتيال البنا في 12 شباط (فبراير) 1949 كان مقدمة لثورة يوليو ثم هزيمة 67 وكان ابرز رجالات مصر؟ واين خالد الذكر مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد ومصر؟ اهذه هي الامانة والموضوعية في التأريخ؟ ويقودنا التاريخ الى مجلة «الشرطة» التي تصدرها شهريا الادارة العامة للاعلام والعلاقات بوزارة الداخلية ويرأس تحريرها زميلي وصديقي وقريبي سعيد عبد الخالق رئيس تحرير «الميدان» المستقلة وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد. اذ نشرت دراسة للواء متقاعد عادل عبد العليم بعنوان «الرجل الغامض» ومما جاء فيها. «يمكن ان نطلق عليه مصطلح الرجل الغامض.. الغموض والسرية والحيطة والحذر مميزات في شخصيته ويميل ايضا الى حب السيطرة والتحدث والتوجيه بصورة السمو والعلو وحمل الميكروفون واعتلاء المنابر هوايته ويشعر بسعادة مع قربه من وسائل الصحافة والاعلام والاذاعات. شعاره غامض وغريب.. الواجبات اكثر من الاوقات بالاضافة الى العمل السريع والاندفاع ويعشق المديح من الآخر سواء في قصائد او نثر او خطب، ومنها ما وصف الشيخ طنطاوي جوهوي ان «البنا» قلب علي وعقل معاوية واضفى على الدعوة عنصر الجهاد والجندية، وجمع ما بين التقوى والدهاء السياسي. ويقول احمد السكري وكيل الجماعة في الثلاثينيات انه القى كلمة في حضور البنا وقال «ايها الاخوان هذا زعيمكم ومرشدكم ها هو قائد المسيرة» ولاحظ اثناء هذه الخ